

تقرير الأمين العام عن القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - أكد مجلس الأمن في البيان الرئاسي الصادر في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/38) البُعد الإقليمي للسلام والأمن في غرب أفريقيا وضرورة مواصلة تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لضمان تحسن ترابطها وزيادة الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المتاحة. وشدد المجلس على ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مبادرات توطيد السلام، وطلب مني أن أقدم إليه تقريرا بشأن المسائل العابرة للحدود مشفوعا بتوصيات بشأن سبل تعزيز التعاون بين كيانات الأمم المتحدة، بما فيها بعثات حفظ السلام العاملة في المنطقة دون الإقليمية. ويقدم هذا التقرير تلبية لذلك الطلب. ويبحث التقرير الخريطة الأمنية الجديدة في غرب أفريقيا ويقدم توصيات بهدف معالجة القضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا بمزيد من الكفاءة.

٢ - ورغم استمرار هشاشة البيئة الأمنية العامة في غرب أفريقيا فإنها ماضية في التحسن. فقد أحرز تقدم كبير نحو تحقيق الإنعاش المستدام بعد الصراع في سيراليون وليبيريا، كما أن هناك تطورات مشجعة في غينيا - بيساو. أما في توغو فإن تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الذي اختتم به الحوار بين الأطراف في توغو، يفتح آفاقا جديدة نحو إجراء إصلاح سياسي مستدام وتحسين الحوكمة governance وتحقيق المصالحة الوطنية. وفي كوت ديفوار ينظر إلى المباحثات المباشرة الجارية بين الأطراف، والقرب من بوركينافاسو القائمة بدور الميسر، على أنها تأكيد يمكن الاطمئنان إليه لإمكانية تسوية مقبولة للصراع. وتبدو آفاق تحقيق سلام إقليمي دائم في غرب أفريقيا أكثر مدعاة للأمل مما كانت عليه منذ سنوات قليلة حلت. فتناقص حدة العنف ومداه على حد سواء أدى إلى انخفاض حجم الخسائر البشرية وعدد الفئات الأخرى من ضحايا الحرب أو اللاجئين والنازحون والجنود الأطفال.



٣ - وأحرز تقدم ملحوظ أيضا في مجال الحوكمة الديمقراطية، وهو ما يدل عليه ازدياد عدد الحكومات المنتخبة والمنظمة الموجودة حاليا. كما أن تداول السلطة بطرق دستورية وسلمية يغدو الآن بشكل متزايد هو القاعدة في جميع أرجاء المنطقة دون الإقليمية. ومع أن الحالة الاقتصادية لا تزال صعبة، فإنها لا تبعث على اليأس. فرغم أن انخفاض الإنتاجية لا يزال يشكل هاجس قلق في عدد من البلدان، فإن أحوال الطقس التي كانت أكثر مواتاة قد أسفرت عن وفرة المحاصيل وتعزيز الأمن الغذائي الذي تعرض لخطر جديد من جراء غزوات الجراد في عام ٢٠٠٤.

٤ - بيد أن هناك تحديات جديدة تلوح في الأفق، منها بعض المسائل القائمة منذ زمن بعيد ولم تعالج على الوجه الصحيح في الماضي، وهي تحديات قد تتصاعد فتصبح مخاطر كبيرة تهدد الاستقرار في المنطقة وهي: تفشي البطالة بين الشباب، والنزوح من الأرياف إلى المدن، والهجرة غير النظامية، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاتجار بالبشر وبالمخدرات. ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل مبعث قلق كبير. وإجمالا فإن الأمن البشري آخذ في التحسن، غير أنه لا يزال يتسم بالهشاشة.

٥ - وتعالج القضايا الإقليمية العابرة للحدود بقدر أكبر من الفعالية في غرب أفريقيا عندما يكون هناك تعاون وترابط قويان بين كيانات الأمم المتحدة، بما فيها عمليات حفظ السلام، وبين هذه الكيانات والمنظمات الإقليمية. ويضطلع المجتمع المدني أيضا بدور حيوي في هذا الصدد. وتزايد فعالية التعاون بين المؤسسات والبعثات في معالجة التحديات الرئيسية العابرة للحدود التي تواجه السلام والأمن. وقد ورد تأكيد لهذه الحالة في تقرير المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ عن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2004/200)، وفي تقرير المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ عن التعاون بين البعثات واحتمال قيام عمليات عبر الحدود بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2005/135)، اللذين قدمتهما إلى مجلس الأمن، وكذلك في تقرير المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عن تنفيذ توصيات المجلس بشأن المشاكل العابرة للحدود (S/2005/86). ويمكن أن يركز توطيد السلام في غرب أفريقيا على ثلاث فئات من الدول. أما الفئة الأولى فهي الدولة الآخذة في إرساء الديمقراطية وذات المؤسسات المستقرة ولكنها هشة والتي لديها عدد كبير من الفئات السكانية الضعيفة. والفئة الثانية هي الدول ذات المؤسسات الصالحة للبقاء والتي لا يوجد فيها تعسف كبير في ممارسة السلطة أو هو ينحصر في نطاق محدود والتي تحتاج إلى دعم خارجي مستمر. وأما الفئة الثالثة فهي الدول التي تتسم بحالة شديدة التقلب وبضعف المؤسسات وتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وقد تكون عرضة للاضطرابات المدنية وأعمال العنف من جانب المتمردين. ومن

هذا المنطلق تستحق غينيا اهتماما ودعمًا مستمرين في تعزيز الحوار الوطني ولكي تهيئ من جديد الظروف الأساسية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي. ويحقق استقرار غينيا استقرارًا جيدًا لكل بلدان منطقة حوض نهر مانو.

٦ - وفيما يتعلق بالإنعاش بعد انتهاء الصراع وبناء السلام وتعزيز الاستقرار الإقليمي، هناك ثلاثة تحديات رئيسية هي: كفالة ألا ترتكس المجتمعات الخارجة من الصراع في العنف؛ والتأكد من أن البلدان التي ليست في حالة صراع ولكنها معرضة للعنف من الدول المجاورة تستفيد من الدعم المناسب؛ وتركيز الجهود أيضًا على بلدان مستقرة ولكنها ذات احتياجات ماسة في مجال بناء السلام في المدى الطويل والمصالحة الوطنية والحوكمة الرشيدة ودعم توزيع الثروة الوطنية بإنصاف. وفي هذا الصدد، بدأت لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة عملها بدعم البلدان الخارجة من الصراع حيث كانت سيراليون أحد البلدين الأولين اللذين أدرجا في جدول عملها.

٧ - تتسخ حاليًا جذور العولمة في غرب أفريقيا. فبفضل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأيسر مثلًا والأرخص ثمنًا، أصبح عدد غفير من سكان غرب أفريقيا، بمن فيهم سكان المناطق النائية، يطلعون بشكل أفضل وفي وقت أنسب على الأحداث الوطنية والدولية. وهذه الثورة العالمية في مجال الاتصالات تؤدي إلى تمكين السكان وإقامة شبكات قوية بينهم على الصعيد الوطني والدولي، بما في ذلك بين منظمات المجتمع المدني. وهذا السياق الجديد يغير حتمًا من طريقة فهم الرأي العام لمسائل من قبيل حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومن طريقة معالجة الحكومات لها.

٨ - وفي ضوء هذه المعلومات الأساسية والجهود الهامة التي تبذل بالفعل لتنفيذ التوصيات المقدمة في تقارير السالفة الذكر وفي البيانين الرئيسيين المتماثلين الصادرين عن مجلس الأمن (S/PRST/2004/7 و S/PRST/2005/9)، يوصي التقرير الحالي بمجموعة من الإجراءات ذات الأولوية التي ترمي إلى توطيد التقدم المحرز حتى الآن وأن تعزز في الوقت ذاته التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثانياً - توصيات لمعالجة القضايا العابرة للحدود

ألف - الحوكمة الرشيدة

٩ - في حين يستمر إحراز التقدم في مجال الحوكمة السياسية والاقتصادية في غرب أفريقيا، لا يزال التحدي المهيمن يتمثل في إرساء ممارسات الحوكمة الرشيدة في عدد من المجالات منها العمليات الانتخابية والإدارة الاقتصادية وحقوق الإنسان. ويجري القيام

بإصلاحات هامة بشأن هذه المسائل. ورغم أن هذه الإصلاحات الجارية مركزة على المستوى الوطني فمن المحتمل أن تكون لها، إذا ما نفذت على النحو المناسب، آثار على المنطقة، ولا سيما عن طريق "أثر إيضاحي" إيجابي.

١٠ - وتتسم مكافحة الفساد، الذي هو من أسوأ أشكال التمييز والاستبعاد المسببين للصراع والاعتداءات على حقوق الإنسان، بأهمية حاسمة لنجاح الجهود المبذولة في الإصلاح. والفساد يعكس مسار الجهود الرامية إلى توطيد الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. ويجدر التأكيد في هذا الصدد على أهمية ربط المجتمع المدني والتوعية الاجتماعية والتثقيف في مكافحة الفساد. فضلا عن كشف الطابع المتفشي للفساد في عدد من المناطق والبلدان. فعند رؤية الجنود الحاملين للأسلحة أو أفراد الشرطة وهم يبتزون المال من راكبي السيارات والتاجرات فلا يسع المرء إلا الاعتقاد بأن الحرب على الفساد باتت خاسرة. فرغم أن هذا الأمر يبدو وكأنه فساد صغير، فإنه يُضعف ثم يقوض في نهاية المطاف مؤسسات الدولة والمصداقية، ولا سيما عندما يفقد السكان كل أمل في تغيير ثقافة الحوكمة. ولذا ينبغي أن تشكل سياسات مكافحة الفساد عنصرا أساسيا في استراتيجيات منع الصراعات وتحقيق النمو الاقتصادي وبناء السلام والثقة.

١١ - وسيشهد غرب أفريقيا عددا من الانتخابات الهامة في عام ٢٠٠٧: فمن المقرر إجراء ستة انتخابات رئاسية على الأقل (في سنغال، وسيراليون، وكوت ديفوار، ومالي، وموريتانيا، ونيجيريا) وتنظيم تسعة انتخابات تشريعية (في بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، ومالي، وموريتانيا، ونيجيريا). ويشكّل إجراء انتخابات منتظمة سلمية وذات مصداقية مؤشرا على توطيد الديمقراطية. غير أن الانتخابات قد تولد أيضا العنف وعدم الاستقرار. ولذا فمن المهم تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية. ويتعين تجنب الخطابات الملهبة للمشاعر والسلوك المتعصب والتعبئة السلبية للشباب العاطل وإساءة استغلال المناصب. ويوفر البروتوكول الإضافي المتعلق بالديمقراطية والحوكمة الرشيدة الذي وضعته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مبادئ توجيهية مفيدة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتتسم بالشفافية. وفي سيراليون، قامت اللجنة الوطنية لتسجيل الأحزاب السياسية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوضع مدونة قواعد سلوك وقعتها الأحزاب السياسية الرئيسية. وتشمل لجنة لرصد تنفيذ المدونة من أجل رصد المخالفات الممكنة والتصدي لها. وقامت رابطة الصحفيين السيراليونيين أيضا باعتماد وتوقيع مدونة مماثلة تهدف إلى توجيه سلوك وسائل الإعلام أثناء العملية الانتخابية. وجرى توفير عدد من برامج التدريب على إدارة الصراع ومهارات الوساطة لفائدة الأحزاب

السياسية والمؤسسات الانتخابية والوكالات المعنية بالأمن ومنظمات المجتمع المدني. وأصبحت هذه التطورات تقدم بالفعل إسهامات إيجابية في توطيد الديمقراطية في البلد.

١٢ - ويفتقر كثير من مجتمعات غرب أفريقيا، ولا سيما المجتمعات الخارجة من الصراع، إلى القدرات الإدارية اللازمة لتسيير اقتصاداتها على الوجه الصحيح، رغم أن الإدارة الاقتصادية السليمة مفتاح لضمان قدرة هذه الدول على البقاء وبناء السلام المستدام. ويساعد المجتمع الدولي عددا من دول غرب أفريقيا المتعافية من الصراع في إعادة بناء القدرات الإدارية والتنظيمية الوطنية. ويمكن أن تساعد برامج من قبيل برنامج تقديم المساعدة في مجال الحوكمة والإدارة الاقتصادية في ليريا على معالجة النقص في القدرات والمساءلة. وما يقترن به من انعدام الآليات المناسبة للإدارة الفعالة والخاضعة للمساءلة.

التوصيات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة

١ - في البلدان الهشة مثل غينيا من المطلوب زيادة العمل التعاوني من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة على حد سواء. وينبغي أن تتضافر جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات القطاع الخاص التي لها مصالح في البلد، من أجل دعم الانتقال السريع والسلمي من الأزمة إلى الاستقرار البناء في غينيا.

٢ - ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحسين العمليات الانتخابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية على رصد الانتخابات. وينبغي القيام بمبادرات لترسيخ التربية المدنية وتعزيز روح المسؤولية والمساءلة بين الأحزاب السياسية، بما في ذلك سن موثيق ومدونات لقواعد السلوك موجهة للأحزاب السياسية في البلدان التي لا توجد فيها أمثال تلك الموثيق والمدونات.

٣ - ينبغي أن تعمل الجماعة الاقتصادية والمجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء في التنمية والقطاع الخاص في البلدان المقبلة على إجراء انتخابات، على تضافر وتنسيق مختلف الجهود الرامية إلى إجراء انتخابات سلمية تحظى بالمصداقية.

٤ - ينبغي زيادة تعزيز برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بطرق منها تبادل الأفكار بانتظام بين البرلمانين الإقليميين بشأن مهام الرقابة المنوطة بهم سعيا إلى تعزيز المساءلة والحوكمة الديمقراطية وتطوير مؤسسات الحكم. وهذا أمر له

أهمية حيوية لضمان فعالية بناء قدرات البرلمانين وإقامة المؤسسات في البلدان الخارجة من الصراع.

٥ - لمكافحة الفساد الذي هو مصدر أساسي للصراعات وانتهاك حقوق الإنسان، ولتعزيز المساءلة، ينبغي أن تستفيد المبادرات المتعلقة بالحوكمة الرشيدة من آليات المساءلة والشفافية الموجودة، ومنها مبادرات الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وينبغي أن يتواصل على الصعيد الإقليمي توسيع نطاق اتفاق تحسين المساءلة والحوكمة الممول من المانحين بهدف مكافحة الفساد، والذي يجري تنفيذه حاليا في سيراليون، وذلك في إطار برنامج يحظى بدعم الجهات المانحة وتتولى أطراف إقليمية زمام أمره وقيادته ويهدف إلى تعزيز أفضل الممارسات المتعلقة بالمساءلة والشفافية في نظم تقديم الخدمات العامة.

باء - إصلاح قطاع الأمن

١٣ - لا يزال قطاع الأمن يشكل شاغلا كبيرا في العديد من دول غرب أفريقيا. فاضمحلال السلطة السياسية وإضعاف مؤسسات الدولة وما نتج عن ذلك من خلل في المؤسسة العسكرية وغيرها من المؤسسات الأمنية، تعد كلها من العوامل المهمة التي تسهم في انعدام الاستقرار. لذلك فإن إصلاح قطاع الأمن أمر حاسم للنجاح في منع نشوب الصراعات وبناء السلام. ويتيح هذا الإصلاح، حين يُنفذ بنجاح، الآليات اللازمة للتعامل مع الأخطار الداخلية التي تهدد الأمن وتساهم في الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشكل سيادة إدارة الخدمة المدنية والرقابة على القوات المسلحة وقوات الأمن إحدى دعائم الاستقرار والديمقراطية. وينبغي أن يسود بين الأطراف الفاعلة الأساسية فهم مشترك لما يعنيه هذا الإصلاح وما تستتبعه هذه العملية. وينبغي اعتبار إصلاح قطاع الأمن عملية شاملة تنطوي على الشواغل المتعلقة بالحوكمة الرشيدة والسلام والأمن والتنمية. وينبغي إشراك المجتمع المدني، الذي هو من العناصر الفاعلة في المنطقة، في عمليات إصلاح قطاع الأمن. ويمكن للمجتمع المدني في بلدان غرب أفريقيا، نظرا لدور الرقيب الذي يقوم به، أن يؤدي وظيفة هامة في إصلاح قطاع الأمن وإدارته.

١٤ - وثمة حاجة إلى مشاركة معززة وأكثر اتساقا من قبل الأطراف الخارجية التي تقدم المساعدة لجهود إصلاح قطاع الأمن في غرب أفريقيا. وحين تعالج أطراف فاعلة متعددة هذا الإصلاح، يكون التخطيط المشترك أمرا أساسيا. وعلى سبيل المثال، ينبغي للمؤسسات، مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي أن تعتبر إصلاح قطاع الأمن جزءا من عملية شاملة تنطوي على الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. وينبغي أن تقترن

عملية إعادة بناء قوات الأمن بمشاركة منهجية من الأطراف الفاعلة الداخلية الأساسية لاستدامة عمليات الإصلاح، وخاصة القوات المسلحة والشرطة ودوائر الاستخبارات، فضلا عن مؤسسات رقابية أساسية، كالبرلمانات، ولجان حقوق الإنسان ولجان مكافحة الفساد والمجتمع المدني.

التوصيات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن

- ١ - ينبغي أن توسع الأمم المتحدة وشركاؤها في التنمية من نطاق تعريفهم لعملية إصلاح قطاع الأمن وآرائهم بشأنها لكي يتسنى إدراجها في استراتيجيات التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقا.
- ٢ - ينبغي الإبقاء على تدريب القوات المسلحة وقوات الأمن في مجالات التربية الوطنية وحقوق الإنسان والقانون الإنساني ضمن الأولويات في عمليات إصلاح قطاع الأمن.
- ٣ - ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أن يجري مشاورات واسعة النطاق مع الحكومات، وخاصة مع المؤسسات الأمنية والمجتمع المدني والشركاء في التنمية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج إصلاح قطاع الأمن.

جيم - الجزاءات وقرارات الحظر

١٥ - تبين أن الجزاءات وعمليات الحظر تشكل أدوات سياسية ودبلوماسية يمكن تعبئتها لحمل الدول والجهات من غير الدول على تحسين سلوكها وتشجيع حسن السلوك. وفي غرب أفريقيا، ينبغي أن تهدف الجزاءات التي تفرضها البلدان أو المؤسسات المتعددة الأطراف أو الاتحاد الأوروبي أو مجلس الأمن إما إلى توطيد عمليات السلام أو تشجيع انتهاج الديمقراطية وتعزيز الحوكمة الرشيدة. ويمكن للجزاءات أيضا، حينما تُطبق في الوقت المناسب وبشكل عملي، أن تتيح وسيلة لدعم التفاوض بشأن اتفاقات السلام وتنفيذها. ومن الحيوي، مع ذلك، أن تؤخذ نتائج الجزاءات في الحسبان خاصة حينما يكون السكان الضعفاء هم الأكثر تضرراً منها. ومن بين الأسئلة الأساسية معرفة متى ينبغي تطبيق الجزاءات العقابية ومتى ينبغي استخدام الحوافز. ويبرز عدد من الحالات في غرب أفريقيا أهمية اختيار توقيت الجزاءات، لا سيما حيث كانت الجزاءات ولا تزال تُستخدم لمعالجة نقص في الديمقراطية (توغو وغينيا)، لكن أيضا في إطار الصراعات الداخلية (ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار).

١٦ - ولكي تكون الجزاءات فعالة، يجب أن تكون قوية وموجهة توجيهاً جيداً. لكن هذا الأمر لا يزال أحياناً صعب المنال في غرب أفريقيا. ففي بعض الحالات، كان السكان عموماً لا يُنتخب الحاكم هم الذين يعانون من نتائج الجزاءات. كما أن تطبيق الجزاءات يتم بصورة متفاوتة نتيجة لاعتماد نُهج غير متسقة بما فيه الكفاية في ما بين الأطراف الفاعلة الخارجية من حيث تطبيق الجزاءات ورصدها. ويتعين النظر إلى الجزاءات باعتبارها جزءاً من نُهج أوسع لدعم السلام والأمن والإدارة الاقتصادية السليمة واحترام سيادة القانون. ويدل عدم شمول الجزاءات في غرب أفريقيا للأنشطة العابرة للحدود مع أنه قد تكون لها نتائج غير مقصودة في تلك الأنشطة، على وجود نقطة ضعف كبيرة جداً في هذه العملية. ويمكن تعزيز الجزاءات بصورة كبيرة لو أنها اقترنت بالجهود الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني وكذلك الأطراف الفاعلة والمؤسسات المحلية، كالبرلمانات، والمجتمعات التي تعيش على امتداد حدود الدول والتي يمكن أن تؤدي دور الحارس لمراقبة الحدود بفعالية.

التوصيات المتعلقة بالجزاءات وقرارات الحظر

- ١ - ينبغي أن تقدم لجان الجزاءات العاملة التابعة للأمم المتحدة إرشادات بشأن أسباب فرض الجزاءات والشروط اللازمة لرفع الأسماء من قوائم الجزاءات.
- ٢ - ينبغي تقييم القدرة على رصد الجزاءات. وينبغي إنشاء فريق لتقييم ما يقتضيه الأمر لرصد الجزاءات رصداً سليماً.
- ٣ - ينبغي للجزاءات المفروضة من أجل تحقيق المزيد من الحوكمة الرشيدة في البلدان التي تبدي مناعة منها أن تخضع لاستعراض معمق، وينبغي البحث عن بدائل إن دعت الضرورة إلى ذلك.

دال - العدالة الانتقالية

١٧ - العدالة الانتقالية أمر لا بد منه للإعمار والمصالحة بعد انتهاء الصراع. ويجري في غرب أفريقيا إنشاء مزيد من آليات العدالة الانتقالية الابتكارية، التي تمتزج فيها الطرق التقليدية والدولية، وحيث يُقام العدل بأساليب قضائية وغير قضائية. ومن بين آليات العدالة الانتقالية العاملة في غرب أفريقيا لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في ليبيريا والمحكمة الخاصة لسيراليون. ولا ينبغي أن تقصر آليات العدالة الانتقالية اختصاصها القضائي على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ومن بين المبتكرات المشجعة في هذا الصدد لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في ليبيريا، التي تتصدى للجرائم الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان، والتي يحق لها أيضاً إصدار توصيات بشأن الملاحقات القضائية. ومن حيث

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، تقدم غانا ابتكارا بارزا آخر في هذا الشأن. فقد أنشئت لجنة المصالحة الوطنية في غانا لا كآلية لما بعد انتهاء الصراع بل كمجهود وطني لتضميد جراح الماضي وتوطيد دعائم السلام والمصالحة داخل البلاد.

١٨ - ويجب النظر في اختيار توقيت تدابير العدالة الانتقالية وتواترها، خاصة في حالات ما بعد انتهاء الصراع التي يمكن أن تتسم بعدم الاستقرار أو حين لا تزال مفاوضات السلام جارية. وقد أعدت لجنة المصالحة الوطنية في غانا ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة في ليبريا تقارير هامة وعقدت جلسات استماع عديدة. وينبغي القيام، على وجه الاستعجال بمعالجة نقاط الضعف التي تعترى أعمال المتابعة، بما في ذلك انعدام السبل لتنفيذ توصياتهما، وذلك لضمان الحصول على النتائج المتوخاة. ومن المهم أيضا، والمفضل، تصميم عمليات العدالة الانتقالية بحسب الظروف المحلية الخاصة وأن تتبع من نظم تقليدية وآليات محلية لكي يتعافى المجتمع وتحقق المصالحة.

التوصيات المتعلقة بالعدالة الانتقالية

- ١ - من أجل تعزيز العدالة الانتقالية، ينبغي إدماج سبل المصالحة التقليدية في عمليات بناء السلام.
- ٢ - ينبغي أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالتعاون مع الأطراف الفاعلة المعنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتوثيق تجارب العدالة الانتقالية الجارية في غرب أفريقيا باعتبارها أحد سبل توطيد العدالة والسلام من خلال الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات.
- ٣ - ينبغي تكليف بعثات الأمم المتحدة بتيسير تنفيذ التوصيات التي أعدت أثناء عمليات العدالة الانتقالية، حسب الاقتضاء.
- ٤ - ينبغي تشجيع الجهات المانحة على تمويل النظم القضائية في المنطقة دون الإقليمية ودعم أنشطتها.

هاء - القضايا الإنسانية

١٩ - رغم أن الحالة الإنسانية العامة في غرب أفريقيا قد تحسنت خلال السنوات القليلة الماضية، لا تزال توجد مستويات غير مقبولة من الحن والمعاناة الإنسانية. وما فتئ سوء الحوكمة وانعدام الأمن الغذائي والتهجير القسري واستمرار تشرد اللاجئين لفترات طويلة والفيضانات والأوبئة تشكل تحديات للأمن البشري. ويزيد تنوع هذه التحديات وطابعها

العابر للحدود من تعقيدها. ويقتضي حلها تنسيقا وتعاوناً قويين على الصعيد الإقليمي بين الوكالات الإنسانية، إلى جانب مد سبل التواصل خاصة مع الأطراف الفاعلة غير العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية والمعنية بالتنمية وحل الصراعات والأنشطة الخاصة بفترة ما بعد انتهاء الصراع. وقد وضعت الأمم المتحدة وأوساط الإغاثة الإنسانية الأوسع العاملة في غرب أفريقيا إجراءات منسقة للاستجابة للمقتضيات على صعيد المنظومة، تشمل بعداً إقليمياً، وتتضمن القضايا الإنسانية العابرة للحدود وتُبرز احتياجات الأمن البشري التي لم تُلب والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث كوارث إنسانية. ومن الجدير بالذكر تزايد إشراك الوكالات والجهات المانحة والهيئات الحكومية في عملية النداءات الموحدة الإنسانية الإقليمية لغرب أفريقيا ومشاركتها الابتدائية فيها. وقد توصلت الأطراف المعنية بالإغاثة الإنسانية إلى اتفاق استراتيجي على ثلاث قضايا إنسانية عابرة للحدود الوطنية وذات أولوية يتعين معالجتها في غرب أفريقيا خلال السنوات المقبلة، وهي: الأمن الغذائي في منطقة الساحل الأفريقية، والتصدي السريع للأزمات الصحية؛ والحماية وتنقلات السكان. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالياً مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تنفيذ وتطبيق البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار الذي سنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إطار حماية اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يبعث وضعهم على القلق، فضلاً عن إدماج مجموعات اللاجئين المتبقية الموجودة في المنطقة دون الإقليمية والهدف العالمي للتكامل والتنمية الاقتصاديين في غرب أفريقيا. وتستتبع هذه المبادرة أيضاً معالجة قضية الهجرة والتشريد (اللاجئون)، والنازحون داخلياً، والتنقلات عبر الحدود).

٢٠ - ويواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تيسير تنسيق أعمال الإغاثة الإنسانية على الصعيد الإقليمي مستعينا في ذلك بمبادئ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والتابعة للأمم المتحدة من أجل توفير التوجيه العام للسياسات والإرشادات الفنية للأفرقة العاملة المخصصة والأفرقة القطرية للأمم المتحدة والشركاء الآخرين غير التابعين للأمم المتحدة. وأُفرد اهتمام خاص لوضع خطط الطوارئ التي تعالج الأخطار الوطنية ودون الإقليمية، ومن بينها خطط التأهب لمواجهة إنفلونزا الطيور والإنفلونزا البشرية. وتتواصل المشاورات وأعمال التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل على صعيد استراتيجي في مجالي إدارة الأزمات وبناء القدرات.

٢١ - وحين تُعالج القضايا الإنسانية، فإن ثمة ضرورة متزايدة للربط بصورة أفضل بين الأمن البشري والتنمية البشرية والمعونة الإنسانية في غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى إنقاذ

الأرواح ومعالجة المعاناة الإنسانية، ينبغي لمن يقومون بمجهود تقديم المساعدة الطارئة أن يتصدوا للأسباب الجذرية لهذه الأوضاع التي كثيرا ما تكون مرتبطة بتدهور مطرد للأحوال المعيشية في المناطق الريفية إلى جانب قضايا سوء الإدارة، وأن يتصدوا لهذه الأسباب إن اقتضت الضرورة. وتتوقف قدرة الدول الأعضاء على التصدي بفعالية للكوارث على قدراتها الداخلية، المدنية منها وغير المدنية، على مواجهتها، والقدرة على إقامة آليات التصدي لها بسرعة في حالات الطوارئ قبل أن تصل المساعدة الخارجية. ومن بين المكونات الأساسية للقدرة الداخلية على التصدي للطوارئ عدد تكميلي من الخبراء المدنيين المدربين، بمن فيهم المتطوعون، في الميادين المتعددة الاختصاصات وذات الصلة بإدارة المساعدة الإنسانية الذين يوجدون في الموقع في الدول الأعضاء والذين هم على استعداد للانتشار السريع، سواء بمفردهم أو مع قوات أمن ووكالات إنسانية في أوقات الطوارئ.

٢٢ - وسيكون من بين النهج الأساسية في معالجة قضايا الإغاثة الإنسانية إثراء روح العمل التطوعي، وخاصة من داخل المجتمع المدني على الصعيد المجتمعي، ودعم تنمية التعاون الفعال بين الجهات المدنية والعسكرية في مجال إدارة حالات الطوارئ. وسييسر وجود هذه القدرة داخل الدول الأعضاء تنسيق أعمال التصدي لحالات الطوارئ على الصعيد دون الإقليمي. ومن بين الوسائل الهامة لتحقيق هذه الأهداف الفريق المعني بمواجهة الطوارئ الذي تعتمده الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء والذي سيشكل جزءا من العنصر المدني الذي سُنشر في البعثات الطارئة وبعثات حفظ السلام. وسوف يستفاد من هذا الفريق في تنمية قدرات أولى الجهات المعنية بالتصدي لحالات الطوارئ (مثل دوائر إطفاء الحرائق والشرطة والدوائر العسكرية والطبية) على الصعيد الوطني. وسيكون الفريق أيضا بمثابة المنطلق لوضع الخطط الوطنية لمواجهة الطوارئ وتنسيق التصدي للطوارئ على الصعيد دون الإقليمي، وخاصة لمواجهة الطوارئ العابرة للحدود. وستسفر هذه السياسة عن زيادة تطوير الفريق وإدماجه في كل من عمليات مواجهة الطوارئ ودعم السلام التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

التوصيات المتعلقة بالقضايا الإنسانية

١ - ينبغي للأمم المتحدة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومات والشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني، أن تواصل مشاوراتها الرامية إلى تحقيق تآزر أقوى بين الاستجابات القصيرة الأجل والجهود الطويلة الأجل في معالجة الأسباب الجذرية لضعف غرب أفريقيا. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحسين الأمن الغذائي في مناطق الساحل المشتهة.

٢ - ينبغي إنشاء قدرة دون إقليمية على مواجهة الكوارث، تشمل الفريق المعني بمواجهة الطوارئ التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كجزء من الآلية دون الإقليمية لإدارة الكوارث.

٣ - ينبغي تنسيق ودعم استعراض خطط التأهب والطوارئ على الصعيد دون الإقليمي تحسباً للمخاطر الكبيرة وتنسيق ودعم التدرب على تنفيذها.

٤ - ينبغي أن تشجع الأمم المتحدة حماية المدنيين في حالات الصراع وتعزيز آليات دعم الانتعاش بعد انتهاء الصراع، مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز الاستراتيجية المتكاملة لتحقيق الاستقرار على الحدود، وهي استراتيجية يقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب منسق الشؤون الإنسانية بصياغتها بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

واو - الأنشطة غير المشروعة والجريمة المنظمة العابرة للحدود

٢٣ - إن التزايد السريع في الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أمر يبعث على القلق المتزايد في غرب أفريقيا. ويتجلى التعاطي غير المشروع لتلك الأنشطة وأعمال الاتجار في عدة أشكال، منها الاتجار بالمخدرات والبشر، والاحتيال بواسطة الإنترنت، وتهريب المهاجرين، وتهريب الماس وغيره من الموارد الطبيعية، والتزوير، وتهريب السجائر، وتصنيع الأسلحة النارية بصورة غير مشروعة، والاتجار بالأسلحة النارية، والسطو المسلح، وسرقة وتهريب النفط الخام. وتعد تلك الأنشطة تحدياً لسلطة الدولة، ولا سيما لقدرة على إنفاذ القانون وبسط النظام، وقد تؤدي إلى مأس وطينة هائلة، كما وقع في حالات تهريب النفط التي شهدتها نيجيريا مؤخراً وفي المحاولات الخفوفة بالهلاك التي يقوم بها المهاجرون غير النظاميين لبلوغ أوروبا. ويصاب العديد من المؤسسات في دول غرب أفريقيا بضعف شديد من جراء الأزمات الاقتصادية أو الحروب أو كليهما، مما يجعلها عرضة للفساد والخروج على القانون، اللذين يشكلان أرضية خصبة لنمو الجريمة المنظمة. وينبغي إيلاء الأولوية للعلاقة بين مكافحة الأنشطة غير المشروعة وإصلاح قطاع الأمن، ولا سيما الجهاز القضائي والشرطة.

٢٤ - ومن بين الأنشطة غير المشروعة التي يلاحظ وجودها في غرب أفريقيا، يكتسب الاتجار بالمخدرات بروزاً متزايداً. ويغدو غرب أفريقيا شيئاً فشيئاً نقطة عبور بالغة الأهمية تمر منها المخدرات نحو أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، كما أن المنطقة معرضة للوقوع بدورها في مشكلة انتشار تعاطي المخدرات على نطاق أوسع. وعلى الرغم من صعوبة جمع معلومات موثوقة عن ممارسات يغلب التستر عليها، فإن العلاقة بين الأنشطة الإجرامية المنظمة وتمويل الإرهاب أمر ينبغي استكشافه، كما ينبغي تقييم ضعف المنطقة دون الإقليمية

حياله. وسيكون من الملائم أن يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بهذا العمل كجزء من العمل الهام الذي يقوم به في المنطقة دون الإقليمية.

التوصيات المتعلقة بالأنشطة غير المشروعة والجرائم العابرة للحدود

١ - ينبغي أن تنظر الأطراف الشريكة في التنمية والمؤسسات المالية الدولية في مسألة تضمين سياساتها للمساعدة الإنمائية عنصرا متعلقا بمنع الجريمة وبالعدالة الجنائية.

٢ - ينبغي أن تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والشركاء الدوليين الآخرين، بتقييم حالة الجريمة في المنطقة والمشاركة مشاركة فعالة في دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية واستراتيجيات منع الجريمة، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٨٤.

٣ - ينبغي أن تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها بتقييم أثر الجريمة على الضحايا عن طريق إجراء دراسات استقصائية لقضايا ضحايا الجريمة، تتبع فيها المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية.

٤ - ينبغي مساعدة حكومات دول غرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها في مجال إنفاذ القانون وبسط النظام، في إطار الدعم التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة والشركاء الدوليون.

زاي - سرعة الحضرة وتفشي البطالة بين الشباب والهجرة غير النظامية

٢٥ - لا يزال اقتران الحضرة السريعة بنمو السكان والبطالة المتفشية بين الشباب يمثل تحديا وتهديدا كبيرين للسلام والاستقرار في غرب أفريقيا. ويعيش ٤٢ في المائة في المتوسط من سكان غرب أفريقيا البالغ عددهم حاليا ٢٧٠ مليون نسمة في المدن تلك المنطقة دون الإقليمية، التي تشكل أقل من ١٠ في المائة من مساحة أراضيها. ولا يتركز هذا النزوح من القرى نحو المدن على مستوى كبير من النمو والتنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ولا على إيجاد فرص للعمل. ويظل تدهور البيئة وانخفاض مستوى الاستثمار والإنتاجية في مجال الزراعة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى النمو السكاني المرتفع، عاملا يبعث على قلق بالغ.

٢٦ - وأكثر من ٦٠ في المائة من سكان غرب أفريقيا هم دون الثلاثين من العمر. وهذه نسبة تمثل عددا كبيرا من الشباب، معظمهم من العاطلين عن العمل. وتعتبر الصراعات المديدة وسوء الإدارة من العوامل الهامة التي تسهم في تدهور الاقتصاد وما ينجم عنه من بطالة متفشية بين شباب المنطقة دون الإقليمية. وفي الوقت ذاته، فإن الشباب العاطل يمثل هدفا سهلا لعمليات التجنيد من قِبَل الميليشيات، مما يُوَجِّع العنف، ويشكّل تهديدا كبيرا للسلام والأمن. وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، كانت الحرب بمثابة "الموظّف" الرئيسي لمعظم الشباب في غرب أفريقيا. ثم إن تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصورة غير مكتملة وفي غير أوانها يسهم في استفحال مسألة تفشي بطالة الشباب وطابعها القابل للانفجار.

٢٧ - ومن النتائج الهامة لتفشي البطالة بين الشباب بصورة مزمنة في غرب أفريقيا، الزيادة الهائلة في وتيرة الهجرة غير النظامية. ويجازف شباب المنطقة دون الإقليمية العاطل والساحط بحياته يوميا بحوض رحلات محفوفة بالمخاطر إما راكبا قوارب بدائية هشّة لعبور المحيط أو ماشيا على الأقدام لعبور الصحراء، تجذبه في ذلك أسطورة "الجنة الأوروبية" الموعودة. وفي عام ٢٠٠٦، بدأ أكثر من ٣١ ٠٠٠ شاب رحلتهم من سواحل غرب أفريقيا متوجهين إلى أوروبا. وهذا الرقم الذي لم يُشهد من قبل لا يشمل أولئك الذين هلكوا أو "اختفوا" في عرض البحر أو في الصحراء. وتمثل بطالة الشباب بصفة خاصة عامل خطر كبير في البلدان الخارجة من الصراع، مثل ليبيريا وسيراليون. وفي حالة سيراليون، حُدِّدت هذه المسألة كأحد المجالات ذات الأولوية لمشاركة لجنة بناء السلام مع البلد.

التوصيات المتعلقة بسرعة الحضرة وتفشي البطالة بين الشباب والهجرة غير النظامية

١ - ينبغي أن تعمل وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية على إجراء المزيد من البحث في عواقب النزوح السريع من الأرياف نحو المدن في غرب أفريقيا، ووضع استراتيجيات إقليمية ووطنية لمعالجة المشكلة، مع مراعاة مسألة تفشي البطالة بين الشباب في المدن والاحتمال الكبير لأن يؤدي ذلك إلى العنف والهجرة غير النظامية والأنشطة غير المشروعة.

٢ - ينبغي أن يعد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دراسة بشأن الهجرة غير النظامية، مع تقديم توصيات بشأن السياسات العامة استنادا إلى اتباع نهج دون إقليمي في تحديد أساليب معالجة تلك المسائل.

٣ - ينبغي أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالتعاون مع شركاء آخرين (منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة

الإثرائي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) بتشجيع الحكومات في غرب أفريقيا على التركيز على مشاريع توفير فرص العمل في القطاع الريفي وفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبدعمها في ذلك؛ وينبغي أن يقوم المكتب بإعداد تقرير عن الحضرة وانعدام الأمن في غرب أفريقيا، مع تقديم توصيات في هذا الصدد، كأسلوب للإسهام في التوعية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي بمسألتي الحضرة والأمن.

٤ - ينبغي أن تقوم الحكومات في غرب أفريقيا، بمساعدة من المجتمع الدولي، بتعميق سياساتها في مجال اللامركزية، بهدف معالجة تحديات النمو السريع للمدن وتضييق الفجوة الحالية بين المدن الشديدة الازدحام والمناطق الريفية المتناقصة السكان.

ثالثاً - التوصيات المتعلقة بتعزيز التعاون فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة

٢٨ - لا يزال تعزيز التعاون بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية متواصلاً. ويشمل ذلك التعاون تبادل المعلومات واللوازم، والرصد المشترك للتحركات عبر الحدود، وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وتعد بعثات السلام في غرب أفريقيا اجتماعات منتظمة على ثلاثة مستويات: المستوى السياسي مع الممثلين الخاصين للأمين العام؛ والمستوى العسكري مع قادة القوات؛ ومستوى الخبراء مع الموظفين في مختلف المجالات البرنامجية، بما في ذلك حقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني.

٢٩ - ففي اجتماعات الممثلين الخاصين للأمين العام في غرب أفريقيا، التي يرأسها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، يُجري الممثلون الخاصون مناقشات بشأن المسائل العابرة للحدود، بهدف تحديد أنسب النهج الإقليمية المتكاملة لمعالجة تلك المسائل. وعلى المستوى العسكري، يعقد قادة قوات بعثات حفظ السلام، إلى جانب المستشار العسكري لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، اجتماعات منتظمة لتبادل المعلومات والخبرات. وتتيح خلية التحليل المشتركة للبعثات التابعة للأمم المتحدة تبادل المعلومات والتحقق منها بسرعة، مما يدعم قدرات دوائر الاستخبارات التابعة للدول المعنية. وترمي اجتماعات الخبراء إلى إنشاء شبكات عابرة للحدود في مجالات معينة، منها حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد تضم زملاء من الوكالات والمؤسسات الأخرى، بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الإقليمية، ومنها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو.

٣٠ - وتركز بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والمكتب المتكامل للأمم المتحدة في سيراليون في تعاونها تركيزاً رئيسياً على مجالات العمليات العسكرية لتعزيز الأمن على امتداد حدود كوت ديفوار وليبيريا وسيراليون. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تسيير دوريات متزامنة على طول الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار. وثمة أيضا أنشطة مشتركة لدوريات الحدود على الحدود بين سيراليون وليبيريا، في إطار تعاون وثيق بين المكتب المتكامل للأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وقوات الأمن في سيراليون. ويُضطلع أيضا بدوريات مشتركة على امتداد الحدود بين ليبيريا وغينيا في إطار تعاون وثيق مع قوات الأمن في غينيا. ولتعزيز التعاون عن طريق التبادل السريع للمعلومات على صعيد القطاعات المختلفة، أقامت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار شبكات اتصال بين البعثتين، تربط بين القطاعات المتجاورة في المناطق الحدودية.

٣١ - ولا يقتصر التعاون بين كيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا على بعثات السلام. إذ تشارك الوكالات المتخصصة أيضا بصورة نشطة في التعاون العابر للحدود. وتعد الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في بلدان اتحاد نهر مانو وكوت ديفوار اجتماعات منتظمة لتنسيق جهودها المتعلقة بما تواجهه البلدان من تحديات عابرة للحدود. وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من منسق منظومة الأمم المتحدة الأقدم المعني بإنفلونزا الطيور والإنفلونزا البشرية، بإنشاء مركز إقليمي لغرب أفريقيا في دكار لدعم وتنسيق الأعمال المتصلة بالقطاعات غير الصحية الرامية إلى التأهب للجوائح. سيمكن ذلك من بناء قدرة على المراقبة والكشف، وتعزيز قدرات التنفيذ السريع للأعمال ذات الأولوية، وكفالة الاتصال الفعال بشأن التنبيه إلى المخاطر. وقامت اليونيسيف وغيرها من المؤسسات التي تراقب استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة بتطبيق نظام تحريبي لإدارة المعلومات فيما بين الوكالات، يركز على المناطق الحدودية الحساسة في بلدان اتحاد نهر مانو (غينيا، وليبيريا، وسيراليون) وكوت ديفوار. وتدعم تلك المؤسسات رصد انتهاكات حقوق الأطفال والاستجابات البرنامجية التي تضطلع بها الوكالات، كما أنها بصدد وضع مبادئ توجيهية مشتركة بين الوكالات لمجالات مواضيعية، منها العنف القائم على نوع الجنس والاستجابات الدنيا للاحتياجات النفسية والاجتماعية للأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. وحددت اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع الشركاء المعنيين بحماية الأطفال، حولا مستدامة لنحو ٣٥٠ طفلا سيراليونيا موجودين في غينيا. معزل عن أسرهم، وهم أطفال لم ينجح اقتفاء أثر أسرهم ولم شملهم بها. وستقوم حكومة غينيا، حسب

الاقتضاء، بتناول مسألة الوضع القانوني لهؤلاء الأطفال الذين اختاروا الاندماج محليا في غينيا. وعززت اليونيسيف والجهات الشريكة المعنية بحماية الطفل من وجودها على امتداد المناطق الحدودية بين غينيا وليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار، كما أقامت آلية للمراقبة لرصد تنقلات الأطفال بهدف الإبلاغ عن انتهاكات حقوقهم والتصدي لها.

٣٢ - وفي حين تعمل الأمم المتحدة على تعزيز التعاون بين البعثات وبين المؤسسات، فإنها تعمل كذلك على توثيق التعاون مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد قامت كيانات عديدة تابعة للأمم المتحدة بتوقيع مذكرات تفاهم مع هذه الجماعة. وقد أوضحت هذه الوثائق المبادئ والشروط والمبادئ التوجيهية التي يمكن بها للتعاون بين المنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة أن يكون أكثر فعالية وملهما لكلا الجانبين. كذلك، فإن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد وضعوا برنامج عمل شاملا يمكن لهما من خلاله أن يعالجا معا قضايا السلم والأمن على الصعيد الإقليمي وعبر الحدود. ومن المهم إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص على نحو فعال في تنفيذ هذه البرامج.

٣٣ - ومن الأمور البالغة الأهمية والتي ينبغي تشجيعها، تقديم المساعدة ذات الطبيعة القانونية المتخصصة، كتلك التي يعهد بها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الضبط الدقيق للاتفاقية الجديدة للجماعة بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الأسلحة النارية لعام ٢٠٠١، في مكافحة الحاسمة للاتجار بالمخدرات. وتقدم اليونيسكو إسهاما مهما في تعميق ثقافة للسلام في غرب أفريقيا، ولا سيما بدعم البحوث المتعددة الاختصاصات، والتعليم والدعوة في مجالات حقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية، والديمقراطية، وتيسير إدراج برامج الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، والخاصة بالتعليم من أجل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، في المناهج الدراسية.

٣٤ - وحوض نهر مانو هو حاليا أكثر المناطق تفجرا في غرب أفريقيا. ففي هذه المنطقة لا تزال مسألة العنف عبر الحدود، وحركة الأسلحة والمحاربيين والمخدرات والموارد الطبيعية المهربة عبر الحدود، باعثة على الكثير من القلق. ومن ثم، ينبغي تعزيز التعاون بين المؤسسات وسائر الجهات المعنية في التصدي لهذه المسائل، بطريقة تعاونية ومتكاملة. وينبغي معالجة مسائل السلم والأمن عبر الحدود في منطقة حوض نهر مانو بأسلوب يقوم على التآزر والتكامل. وقد أسفر التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة غينيا عن عقد أول مؤتمر دون إقليمي بشأن التعاون عبر الحدود، وإصلاح قطاع الأمن، وبناء الثقة، ومنع الصراعات

في حوض نهر مانو. وقد عرضت غينيا على المؤتمر مشروع اتفاق بشأن حسن الجوار، والاستقرار، والتضامن بين دول وشعوب اتحاد نهر مانو (اقترح ضم كوت ديفوار إليه). ولا يخفى أن مشروع الاتفاق هذا، الذي سوف يقدم إلى رؤساء دول الاتحاد، يعدّ تدبيراً مهماً من تدابير بناء الثقة ينبغي تفعيله وتنفيذه في أقرب وقت ممكن. واتّعاضاً بتجارب الماضي، قام فريق الأمم المتحدة القطري في حوض نهر مانو (سيراليون، غينيا، كوت ديفوار، ليبيريا) بتعزيز تعاونه عبر الحدود من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات المشتركة والمتشابكة التي تعترض سبيل السلم والأمن، فضلاً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية.

التوصيات المتعلقة بتعزيز التعاون فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة

- ١ - ينبغي لرؤساء عمليات الأمم المتحدة للسلم في غرب أفريقيا أن يجتمعوا بصورة منتظمة لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في قرارات مجلس الأمن وتقارير الأمم المتحدة ذات العلاقة؛ وينبغي تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا كآلية لتيسير تلك الاجتماعات.
- ٢ - ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أن ينظر في عقد اجتماع في داكار لمثلي مجلس الأمن، للمساعدة في توثيق تعاونهم في المنطقة.
- ٣ - ينبغي للخبراء في عمليات الأمم المتحدة للسلم أن يجتمعوا مرات أكثر وبانتظام لكفالة المتابعة الفعالة وتعزيز قدرة دول المنطقة على التصدي للتحديات الرئيسية التي تعترض سبيل السلم والأمن والتنمية، بما فيها المسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان، وحماية الطفل، وانتشار الأسلحة الصغيرة.

رابعاً - توصيات لتعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: برنامج الجماعة للسلم والأمن عبر الحدود

- ٣٥ - تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور متزايد الأهمية في رصد القضايا العابرة للحدود في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. فبالإضافة إلى الاضطلاع بمزيد من المسؤولية عن القضايا العابرة للحدود، شرعت الجماعة في سلسلة من إصلاح المؤسسات تستهدف تيسير تعزيز التكامل الإقليمي بين دول غرب أفريقيا وزيادة فعالية الجهود التعاونية المبذولة للتصدي للقضايا العابرة للحدود. كما تم إنشاء عدد من المؤسسات الجديدة في المنطقة دون الإقليمية، بغية التعامل بمزيد من الكفاءة والفعالية مع الأخطار والتحديات التي

تتهدد السلم والأمن، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز التكامل والرحاء الإقليمي. ومن المهم تعزيز قدرة هذه المؤسسات كي تؤدي عملها بفعالية.

٣٦ - وينبغي أن يمتد بناء القدرات ليشمل أكثر القضايا إلحاحاً، ألا وهي مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أبدى زعماء غرب أفريقيا إرادة سياسية قوية في مكافحة انتشار هذه الأسلحة. ومن الأدلة الفعلية على هذه الإرادة السياسية قيام الجماعة الاقتصادية بتحويل الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى صك ملزم قانوناً. كما أن الاتفاقية الجديدة للجماعة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها وما يتصل بها من مواد أخرى، تمثل أداة مبتكرة من شأنها المزيد من الإسهام في تهيئة بيئة آمنة وسلمية في المنطقة دون الإقليمية. وإني أناشد المجتمع الدولي، بما فيه منتجو الأسلحة وسماسرتها، دعم الاتفاق، ولا سيما وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١٤٦٧ (٢٠٠٣) بشأن هذه القضية.

التوصيات المتعلقة ببرنامج الجماعة للسلم والأمن عبر الحدود

١ - ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا، الهادفة إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الفساد، ولا سيما من خلال التصديق على الصكوك القانونية ذات العلاقة وتنفيذها.

٢ - ينبغي لدول الجماعة الأعضاء والمؤسسات دون الإقليمية استنفار جميع الجهات المعنية الوطنية، وإعطاء الأولوية لتخصيص الموارد الوطنية لتنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ لتعزيز سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية في أفريقيا، الذي ووفق عليه في أبوجا واعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢١/٢٠٠٦.

٣ - ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دعم مبادرات الجماعة، الهادفة إلى التصدي للتحديات المشتركة المتمثلة في الهجرة، وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان، ووضع استراتيجيات دون إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو أفضل.

خامسا - ملاحظات

٣٧ - إن ما تحقق من تقدم في مجالات السلم والأمن وسيادة القانون في غرب أفريقيا هو أمر يثلج الصدر. فقد أدى تعزيز التعاون بين كيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك بعثات السلام والبعثات السياسية، إلى تقوية قدرة المنظمة على التصدي للتحديات التي نواجهها. والحق أن حل معظم قضايا الأمن الرئيسية في غرب أفريقيا هو أمر

يتجاوز قدرة أو كفاءة مؤسسة واحدة بمفردها. ومن المهم لتحقيق الكفاءة في العمل، مواصلة التعاون، سواء داخل الحدود أو غيرها، فضلا عن اتباع استراتيجيات تعطي الأولوية للمبادرات المتكاملة. وقد ساعدت الاجتماعات المنتظمة للممثلين الخاصين للأمين العام في غرب أفريقيا على تحديد القضايا الأساسية العابرة للحدود التي تلزم معالجتها على سبيل الأولوية.

٣٨ - ولا يخفى أن منع العنف وحفظ السلام تقع مسؤوليتهما الأولى على الدول ذات السيادة. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم ما يبذل من جهود على الصعيد المحلي في هذا الصدد. ولذلك، فإنه مما يثلج الصدر أن الجماعة تعمل بنشاط لإصلاح وتعديل ولايتها ومهمتها وقدرتها بما يلي طلبات واحتياجات البيئة الأمنية المتطورة لغرب أفريقيا. ولا شك أن تقوية قدرة الجماعة مهمة هامة وعاجلة. وغني عن البيان أن التعاون الجاري بين الجماعة وبين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا هو أمر ضروري.

٣٩ - الحوكمة governance الرشيدة هي جوهر السلام القابل للاستمرار والأمن والتنمية. وقد عانى غرب أفريقيا في الماضي معاناة هائلة من نقص الحوكمة الرشيدة. أما الآن، فقد حقق عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية تقدما ملموسا نحو سيادة القانون. وينبغي تعزيز دعم الأمم المتحدة لهذه الجهود. ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة في مواجهة بطالة الشباب الواسعة النطاق، وما يترتب عليه من مأساة كبرى تتمثل في مخاطرة شباب أصحابهم في رحلات خطيرة بالبحر أو عبر الصحراء الكبرى بحثا عن معيشة أفضل. ويرتبط بقضايا الحوكمة ارتباطا وثيقا الاتجار بالموارد الطبيعية، بما فيها أحجار الماس والأخشاب. ومما يثلج الصدر تزايد عدد دول غرب أفريقيا التي أصبحت جزءا من الآليات الدولية الهادفة إلى تحقيق الشفافية في الصناعات الاستخراجية. وينبغي تشجيع البلدان التي لم تنضم بعد إلى تلك الصكوك أن تفعل ذلك.

٤٠ - ومن العوامل الرئيسية للحوكمة الرشيدة إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إقامة علاقات مدنية - عسكرية سليمة. وقد لاحظ أعضاء بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ في تقريرهم (S/2003/688) أن "مسألة إصلاح القطاع الأمني في كل بلد من البلدان التي كانت مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية في السنوات الأخيرة هي مسألة ذات أهمية فائقة". ولا يزال إصلاح قطاع الأمن أحد المكونات الحيوية للسلام المستدام في غرب أفريقيا. وقد أعاد مجلس الأمن مؤخرا التأكيد (S/PRST/2007/3) على أن إصلاح قطاع الأمن في البيئات الخارجة من صراعات لا غنى عنه، لتوطيد السلام والاستقرار، وتشجيع الحد من الفقر، وتعزيز سيادة القانون

والحوكمة الرشيدة وبسط سلطة الدولة الشرعية، ووقاية البلدان من الارتكاس إلى الصراع. وقد كانت الميزة النسبية لمشاركة الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن ذات فائدة فائقة لبلدان غرب أفريقيا الخارجة من صراعات.

٤١ - وإصلاح قطاع الأمن عملية مكلفة جدا تتطلب دعما كبيرا من المجتمع الدولي. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بتيسير المساعي الهادفة إلى إعداد استراتيجية إقليمية شاملة ومتناسكة في هذا المجال. ويسرني على وجه الخصوص أن ألاحظ أن الاجتماع الذي عُقد في كوناكري يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بشأن إصلاح قطاع الأمن كأداة لمنع الصراع بتنسيق من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بمشاركة مع حكومة غينيا وفريق الأمم المتحدة القطري، قد اعتمد مشروع اتفاق بشأن حسن الجوار، والاستقرار والتضامن بين دول وشعوب اتحاد نهر مانو. علما بأن هذا الاتفاق، متى اعتمد، حسبما أُوصي به، من قبل سلطات غينيا، وليبيريا، وسيراليون، فسوف يعزز الثقة بين هذه البلدان، ويسمح بمعالجة قضايا الأمن معالجة فعالة عبر الحدود.

٤٢ - هذا، مع العلم بأن الاهتمام القوي والمتواصل لمجلس الأمن بالقضايا العابرة للحدود في غرب أفريقيا هو ذو أهمية حاسمة للمنطقة دون الإقليمية. وآمل أن يواصل غرب أفريقيا الاستفادة من دعم المجلس الذي لا غنى عنه لزيادة توطيد إنجازاتنا في مجال السلام والأمن.